العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية

# الجغرافية الصناعية في العراق – الواقع والتحديات

م.م / اثير عباس مهدي
تدريسي/ الكلية التربوية المفتوحة ـ فرع الدجيل الدراسي
aailhg820@gmail.com
م.د / هدى مالك اسماعيل
وزارة التربية / المديرية العامة لتربية صلاح الدين
hudamalk@gmail.com

**الملخص :**

يتناول هذا البحث موضوع الجغرافية الصناعية في العراق من خلال دراسة الإطار النظري للصناعة والعوامل المؤثرة في توطنها الجغرافي، إضافة إلى تحليل واقع الصناعة في العراق وتوزيعها المكاني وأنواعها المختلفة، مع تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في البلاد.ركز البحث في جانبه النظري على توضيح مفهوم الجغرافيا الصناعية وأهميتها، وكذلك العوامل المؤثرة في توطن الصناعة، والتي تشمل عوامل طبيعية مثل توفر المواد الأولية ومصادر الطاقة والموقع الجغرافي، وعوامل بشرية واقتصادية مثل توفر الأيدي العاملة، ووسائل النقل، ورأس المال، والأسواق، وتُعد هذه العوامل من المحددات الأساسية التي تؤثر في اختيار مواقع الصناعات المختلفة وتوزيعها الجغرافي.وتم تحليل التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق، حيث تتركز العديد من الصناعات في محافظات رئيسية مثل بغداد والبصرة ونينوى ، نتيجة توفر البنية التحتية والموارد الطبيعية والأسواق، في حين يقل النشاط الصناعي في بعض المحافظات الأخرى ، وتطرق البحث أيضًا إلى أنواع الصناعات في العراق والتي تلعب دورًا مهمًا في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل.وفي ختام البحث، تم تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في العراق، والتي تشمل التحديات الاقتصادية مثل ضعف الاستثمارات الصناعية، والتحديات الجغرافية والبيئية المرتبطة بالموقع والموارد، إضافة إلى التحديات السياسية والإدارية التي تؤثر في تطوير القطاع الصناعي. ومن خلال ذلك يؤكد البحث أهمية تبني سياسات تنموية فعالة تهدف إلى تطوير الصناعة في العراق وتحقيق توزيع صناعي أكثر توازنًا بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية :** الجغرافية الصناعية ، الواقع الصناعي , التوطن الصناعي ، تطور الصناعة ،العوامل المؤثرة في التوطن الصناعي ، التحديات الصناعية .

# Industrial Geography in Iraq—Reality and Challenges

Assist. Lecturer: Atheer Abbas Mahdi
Instructor, Al-Furat Open College / Al-Dijil Study Branch
aailhg820@gmail.com
**Dr.:** Huda Malik Ismail
Ministry of Education / General Directorate of Education for Salah al-Din
hudamalk@gmail.com

Abstract:
This research addresses the topic of industrial geography in Iraq by studying the theoretical framework of industry and the factors influencing its geographical location. It also analyzes the reality of industry in Iraq, its spatial distribution, and its various types, while highlighting the most prominent challenges facing the industrial sector in the country.The theoretical aspect of the research focuses on

clarifying the concept of industrial geography and its importance, as well as the factors influencing industrial location. These include natural factors such as the availability of raw materials, energy sources, and geographical location, and human and economic factors such as the availability of labor, transportation, capital, and markets. These factors are considered fundamental determinants that affect the selection of locations for various industries and their geographical distribution.The geographical distribution of industry in Iraq was analyzed, noting that many industries are concentrated in major governorates such as Baghdad, Basra, and Nineveh, due to the availability of infrastructure, natural resources, and markets, while industrial activity is less in some other governorates. The research also touched on the types of industries in Iraq, which play an important role in supporting the national economy and providing job opportunities.

In conclusion, the research highlights the most important challenges facing the industrial sector in Iraq, which include economic challenges such as weak industrial investments, geographical and environmental challenges related to location and resources, in addition to political and administrative challenges that affect the development of the industrial sector. Through this, the research emphasizes the importance of adopting effective development policies aimed at developing industry in Iraq and achieving a more balanced industrial distribution, thereby contributing to supporting sustainable economic development.

Keywords: Industrial geography; industrial reality; industrial localization (industrial clustering); industrial development; factors influencing industrial localization; industrial challenges.

**المقدمة**

تُعدّ الجغرافية الصناعية أحد الفروع الرئيسة للجغرافية الاقتصادية، إذ تهتم بدراسة التوزيع المكاني للصناعة، وتحليل العوامل المؤثرة في توطنها، وبيان علاقتها بالموارد الطبيعية والبشرية، فضلاً عن دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والإقليمية, وقد اكتسب هذا الفرع أهمية متزايدة مع تطور النشاط الصناعي وتنامي دوره في بناء الاقتصادات الوطنية، ولاسيما في الدول النامية التي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على القطاعات الريعية.

والصناعة تمثل أداة فاعلة في استثمار الموارد الطبيعية، وخلق فرص العمل، وزيادة الدخل القومي، وتحقيق التوازن بين الأقاليم , ومن هذا المنطلق فإن دراسة الجغرافية الصناعية لا تقتصر على وصف مواقع الصناعات، بل تمتد لتحليل مشكلات التركز الصناعي، والتفاوت المكاني، ومدى كفاءة التخطيط الصناعي في استغلال الإمكانات المتاحة, وفي العراق ارتبط تطور الصناعة بالظروف الاقتصادية والسياسية التي مرّ بها البلد والتي انعكست بشكل واضح على توزيعها الجغرافي وكفاءتها الإنتاجية. ورغم ما يمتلكه العراق من مقومات صناعية مهمة ، إلا أن الواقع الصناعي ما زال يواجه تحديات متعددة حالت دون تحقيق تنمية صناعية متوازنة ومستدامة.

**أهمية البحث**

يهدف البحث الى تسليط الضوء على واقع الجغرافية الصناعية في العراق، وأبرز التحديات التي تعيق تطورها، سواء كانت اقتصادية أم جغرافية أم إدارية ، كما يسهم البحث في تقديم رؤية علمية يمكن الإفادة منها في مجال التخطيط الصناعي الإقليمي، ودعم صانعي القرار في رسم سياسات صناعية أكثر كفاءة.

**مشكلة البحث**

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما واقع الجغرافية الصناعية في العراق، وما أبرز التحديات التي تواجه توزيع الصناعة وتطورها المكاني؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية المتعلقة بكفاءة التوطن الصناعي، ومدى الاستفادة من المقومات الجغرافية المتاحة.

**فرضية البحث:**

يفترض هذا البحث أن الواقع الجغرافي للصناعة في العراق لا يعكس الاستغلال الأمثل للمقومات والموارد المتاحة، بل هو محصلة لتشابك معقد لعوامل تاريخية واقتصادية وسياسية طغت على الاعتبارات الجغرافية الموضوعية. وتنطلق من الفرضية الرئيسة التالية:

"إن الخريطة الصناعية الحالية في العراق تعاني من اختلالات مكانية حادة (تركيز شديد في بغداد والبصرة، وغياب شبه تام في بعض محافظات ) ناتجة عن هيمنة النموذج الريعي، وضعف التخطيط الإقليمي، وتدهور البنية التحتية، وهي عوامل أدت مجتمعة إلى تعطيل تحقيق تنمية صناعية متوازنة ومستدامة".

كما يبحث في فرضيات فرعية تتعلق بـ:

1. ضعف الارتباط بين توزيع الصناعات التحويلية وتوزيع الموارد الطبيعية والكفاءات البشرية.
2. دور التحديات السياسية والإدارية (كضعف التنسيق وفساد الإجراءات) في تعميق الاختلالات المكانية أكثر من تأثير العوامل الجغرافية التقليدية.
3. إمكانية تحقيق تحسن في التوازن المكاني للصناعة من خلال اعتماد سياسات وتخطيط إقليمي علمي قائم على الميزات النسبية لكل إقليم.

**أهداف البحث :** يهدف البحث إلى:

1. توضيح مفهوم الجغرافية الصناعية وأهميتها.
2. تحليل الواقع الجغرافي للصناعة في العراق.
3. تشخيص أبرز التحديات التي تواجه النشاط الصناعي.

**منهجية البحث**

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف الواقع الصناعي في العراق وتحليل توزيعه الجغرافي، والاستعانة بالبيانات الإحصائية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

**حدود البحث**

- **الحدود المكانية :** جمهورية العراق.
- **الحدود الزمانية :**2025م

## المبحث الأول

## الإطار النظري للجغرافية الصناعية

يُعد الإطار النظري للجغرافية الصناعية الأساس العلمي الذي تُبنى عليه دراسة الواقع الصناعي وتحليل توزيعه المكاني، إذ يوفّر المفاهيم والمصطلحات الرئيسة، ويُحدّد طبيعة هذا الفرع وأهميته ضمن الجغرافية الاقتصادية. كما يساعد هذا الإطار على فهم العوامل المؤثرة في توطن الصناعة، والعلاقات المتبادلة بين

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026

النشاط الصناعي والبيئة الجغرافية، بما يسهم في تفسير التفاوتات المكانية للنشاط الصناعي بين الأقاليم المختلفة[1].

## المطلب الأول

## مفهوم الجغرافية الصناعية

يُعد مفهوم الجغرافية الصناعية المدخل الأساس لفهم طبيعة هذا الفرع من فروع الجغرافية الاقتصادية، إذ يوضح مجال اهتمامه وحدود دراسته، ويُبرز علاقته بالمكان والنشاط الصناعي. ويساعد تحديد هذا المفهوم على بناء إطار نظري واضح يمكن من خلاله تحليل توزيع الصناعة والعوامل المؤثرة في توطنها، بما يمهّد لدراسة الواقع الصناعي وتحدياته لاحقًا[2].

**أولًا: تعريف الجغرافية الصناعية**

تُعرَّف الجغرافية الصناعية بأنها أحد فروع الجغرافية الاقتصادية، التي تهتم بدراسة النشاط الصناعي من حيث توزيعه المكاني، وتحليل العوامل الجغرافية والاقتصادية التي تؤثر في اختيار مواقع الصناعة، فضلاً عن دراسة العلاقات المتبادلة بين الصناعة والبيئة الجغرافية المحيطة بها، ويُعد هذا الفرع حلقة وصل بين الجغرافية والاقتصاد، إذ يجمع بين التحليل المكاني والنشاط الإنتاجي.[3]

**ثانيًا: نشأة وتطور الجغرافية الصناعية**

بدأ الاهتمام بالجغرافية الصناعية مع بدايات الثورة الصناعية في أوروبا، عندما أدت التحولات الاقتصادية إلى تركز الصناعات في مناطق معينة، مما دفع إلى دراسة أسباب هذا التركز وآثاره المكانية ، ومع تطور الفكر الجغرافي أصبحت الجغرافية الصناعية علمًا قائمًا بذاته يعتمد على التحليل الكمي والنماذج المكانية.[4]
وفي العالم العربي، تأخر الاهتمام بالجغرافية الصناعية نسبيًا نتيجة محدودية النشاط الصناعي خلال الفترات السابقة، إلا أن توسع الصناعة بعد منتصف القرن العشرين، ولاسيما في الدول النفطية، أدى إلى تزايد الدراسات التي تناولت التوزيع الصناعي ومشكلاته، ومن بينها العراق الذي شهد محاولات متعددة للتصنيع الوطني.[5]

**ثالثًا: أهمية الجغرافية الصناعية**

تكتسب الجغرافية الصناعية أهميتها من كونها تسهم في فهم العلاقة بين الصناعة والمكان، وتساعد على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتقليل كلف الإنتاج والنقل، فضلاً عن دورها في تحقيق التوازن الإقليمي والحد من التركز الصناعي المفرط في مناطق دون أخرى.[6]
كما تُعد الجغرافية الصناعية أداة مهمة في التخطيط الإقليمي، إذ تساعد المخططين على اختيار المواقع الصناعية المناسبة، وتحديد الأقاليم الصناعية المتخصصة، ومعالجة المشكلات البيئية الناتجة عن النشاط الصناعي، وهو ما يجعلها عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة.[7]

## المطلب الثاني

## العوامل المؤثرة في التوطن الصناعي

يتناول هذا المطلب دراسة العوامل المؤثرة في التوطن الصناعي، لما لها من دور أساس في تحديد مواقع الأنشطة الصناعية وتوزيعها المكاني. وتختلف هذه العوامل بين طبيعية وبشرية واقتصادية وسياسية، وتتفاعل فيما بينها لتوجيه القرار الصناعي نحو مواقع معينة دون غيرها، الأمر الذي ينعكس على كفاءة الإنتاج وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.[8]

**أولًا: العوامل الطبيعية**

تُعد العوامل الطبيعية من أهم المحددات الأساسية للتوطن الصناعي، إذ تؤثر وفرة المواد الأولية في اختيار مواقع الصناعات الاستخراجية والتحويلية، مثل الصناعات النفطية والتعدينية. كما يلعب الموقع الجغرافي دورًا مهمًا في سهولة النقل والوصول إلى الأسواق.[9]
ويؤثر المناخ كذلك في توطن بعض الصناعات، خاصة تلك التي تتطلب ظروفًا مناخية معينة، فضلاً عن دور مصادر المياه في الصناعات التي تعتمد على المياه بشكل أساسي، مثل الصناعات الغذائية والكيمياوية.[10]

**ثانيًا: العوامل البشرية**

تشمل العوامل البشرية توفر الأيدي العاملة من حيث الكم والنوع، ومستوى المهارة والخبرة، إذ تميل الصناعات إلى التوطن في المناطق التي تتوافر فيها العمالة المدربة، مما يقلل كلف التدريب والإنتاج.[11]
كما يُعد السوق من العوامل البشرية المهمة، إذ تفضل بعض الصناعات التوطن بالقرب من مراكز الاستهلاك لتقليل كلف النقل، ولاسيما الصناعات الاستهلاكية سريعة التلف.[12]

**ثالثًا: العوامل الاقتصادية والتكنولوجية**

يلعب رأس المال والتقدم التكنولوجي دورًا مهمًا في توطن الصناعة، إذ تسهم التكنولوجيا الحديثة في تقليل الاعتماد على بعض العوامل التقليدية، مثل القرب من المواد الأولية، وتتيح إمكانية إقامة الصناعات في مواقع جديدة.[13]

**رابعًا: العوامل السياسية والتشريعية**

تؤثر السياسات الحكومية والتشريعات الصناعية في توجيه التوطن الصناعي، من خلال القوانين الاستثمارية، وتوفير الحوافز، وإنشاء المناطق الصناعية، أو فرض القيود البيئية والأمنية. ويظهر تأثير هذا العامل بوضوح في الدول النامية ومنها العراق.[14]

**تطبيق نظري: نموذج فيبر في حالة مصانع الإسمنت العراقية**

يمكن تفسير التركيز الجغرافي لصناعة الإسمنت في مناطق مثل **النجف والكفل** من خلال تطبيق مبسط لنظرية **ألفريد فيبر** حول الموقع الصناعي. تفترض النظرية أن الصناعة تختار موقعها الذي يقلل التكاليف الإجمالية، مرجحةً بين تكاليف نقل المواد الخام وتكاليف نقل المنتج النهائي إلى السوق. وفي حالة الإسمنت، وهي صناعة **موجهة بالمواد الخام (Material-Oriented)** بسبب فقدان الوزن الكبير في عملية التصنيع (يحتاج طن من الإسمنت إلى ~1.5 طن من الحجر الجيري والطفلة)، فإن عامل الجذب الأساسي هو **القرب من مصادر الحجر الجيري** (المتوفر في تكوينات الفتحة والدبدبة في مناطق وسط العراق). وهذا يفسر اقتصار وجود هذه الصناعات الثقيلة بالقرب من مقالع المواد الخام، بغض النظر عن بعدها النسبي عن مراكز الاستهلاك الرئيسية في بغداد أو البصرة، مما يؤكد دور العوامل الطبيعية كمعطى جغرافي ثابت لا يزال يتحكم في جوانب مهمة من الخريطة الصناعية. [15]

## المبحث الثاني

## الواقع الجغرافي للصناعة في العراق

يُعنى هذا المبحث بدراسة الواقع الجغرافي للصناعة في العراق، من خلال توضيح توزيعها المكاني، وبيان أنواع الصناعات السائدة , ويساعد هذا العرض على تشخيص طبيعة الخريطة الصناعية العراقية، والكشف عن مظاهر التركز والتباين الإقليمي في النشاط الصناعي بين المحافظات.

### المطلب الأول

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026

## التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق

يُعد التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق من الموضوعات الرئيسة في دراسة الجغرافية الصناعية، لما يعكسه من تباين مكاني في توطن الأنشطة الصناعية بين المحافظات، وتسهم دراسة هذا التوزيع في الكشف عن أنماط التركز الصناعي، وارتباطها بالمقومات الطبيعية والبشرية والبنية التحتية، فضلاً عن تشخيص مظاهر الاختلال المكاني في التنمية الصناعية.

**أولًا: الخصائص العامة للتوزيع الصناعي**

يتسم التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق بعدم التوازن المكاني، إذ تتركز أغلب الأنشطة الصناعية في عدد محدود من المحافظات، في حين تعاني محافظات أخرى من ضعف النشاط الصناعي أو غيابه شبه التام ويعود ذلك إلى تفاوت المقومات الاقتصادية والبشرية، إضافة إلى التفاوت في مستوى البنية التحتية والخدمات كما موضح في الجدول رقم (1) والخريطة رقم (1) .

**جدول رقم (1)**

**التوزيع الجغرافي النسبي التقديري للمنشآت الصناعية المسجلة في بعض المحافظات العراقية**

| ت | المحافظة | النسبة التقريبية من المنشآت الصناعية المسجلة |
|---|---|---|
| 1 | بغداد | ~ 40% |
| 2 | البصرة | ~ 21% |
| 3 | نينوى | ~ 6% |
| 4 | ديالى | ~ 5% |
| 5 | بابل | ~ 5% |
| 6 | كربلاء | ~ 3% |
| 7 | النجف | ~ 3% |
| 8 | ميسان | ~ 3% |
| 9 | كركوك | ~ 3% |
| 10 | ذي قار | ~ 2% |
| 11 | المثنى | ~ 2% |
| 12 | واسط | ~ 2% |
| 13 | القادسية | ~ 2% |
| 14 | الانبار | ~ 2% |

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026

| | | |
|---|---|---|
| 15 | صلاح الدين | ~ 1% |
| | المجموع | 100% |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاء المنشآت الصناعية لسنة 2024، ص 53-55.

**الخريطة رقم (1)**

**التوزيع الجغرافي النسبي التقديري للمنشآت الصناعية المسجلة في بعض المحافظات العراقية (2024)**

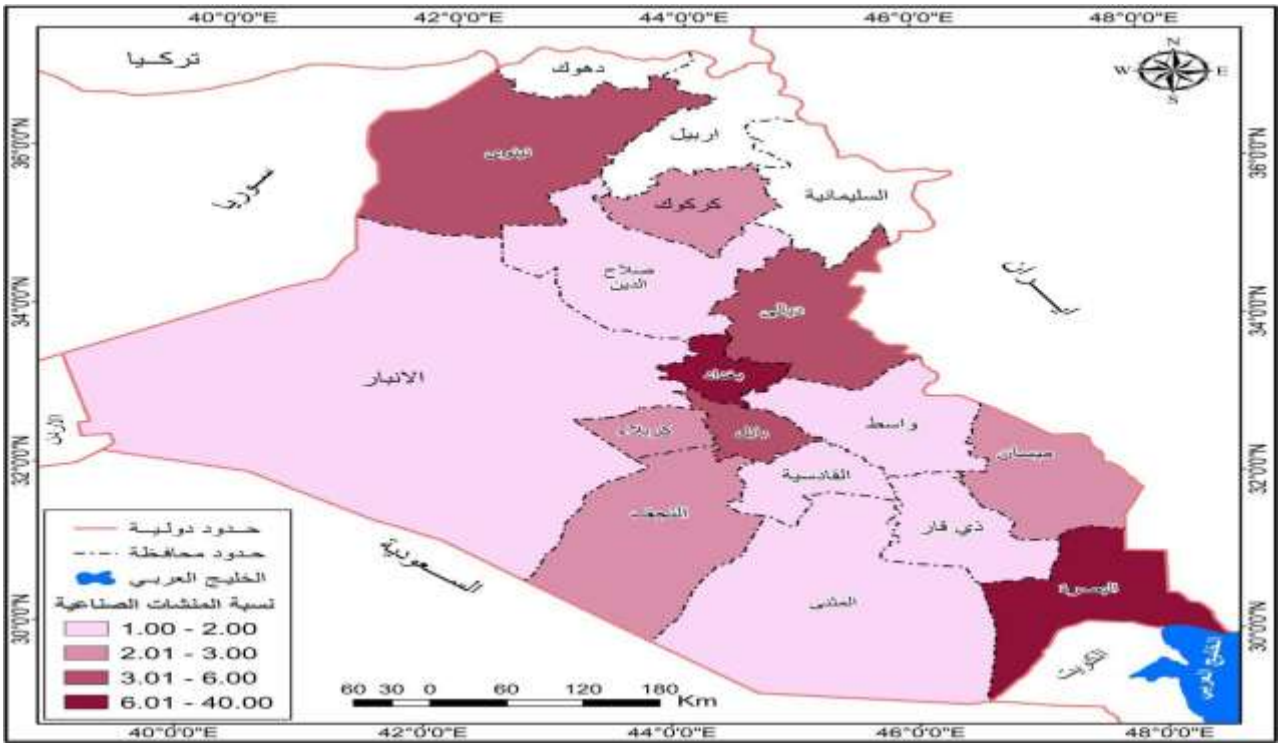


المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاء المنشآت الصناعية، لسنة 2024.

يظهر الجدول رقم (1) والخريطة رقم (1) التناقض الصارخ في الفعالية الجغرافية للقطاعات وتؤكد البيانات الإحصائية الحديثة حدة التفاوت المكاني في التوزيع الصناعي، فتشير إحصاءات وزارة الصناعة والمعادن لعام (2024) إلى أن محافظتي بغداد والبصرة تستحوذان معاً على ما يزيد عن (60%) من إجمالي المنشآت الصناعية المسجلة في العراق ، وفي المقابل لا تتجاوز الحصة المجتمعة للمحافظات التالية (القادسية وكالأنبار وصلاح الدين) (5%) من هذا الإجمالي ويعكس هذا التركيز الحاد استمرار منطق التمركز حول العاصمة الإدارية والاقتصادية (بغداد) [16] ومركز الثقل النفطي والبوابة البحرية (البصرة) ، فيما تبقى مساحات جغرافية شاسعة خارج دائرة التنمية الصناعية، مما يعمق الفجوة التنموية بين الأقاليم. [17]

**ثانيًا: الأقاليم الصناعية الرئيسة في العراق**

تُعد محافظة بغداد من أهم الأقاليم الصناعية في العراق، حيث تضم عددًا كبيرًا من المنشآت الصناعية في مجالات الصناعات الغذائية، والدوائية، والإنشائية، نتيجة كونها مركزًا إداريًا واقتصاديًا، وتوافر السوق

الواسعة وشبكات النقل.[18]

كما تُعد محافظة البصرة إقليمًا صناعيًا مهمًا، ولاسيما في مجال الصناعات النفطية والبتروكيمياوية، نظرًا وقوعها في منطقة غنية بالموارد النفطية، وامتلاكها موانئ بحرية تسهم في تسهيل عمليات التصدير والاستيراد[19].

**ثالثاً: المناطق الصناعية المخطط لها وغير المستغلة:**

على الورق يمتلك العراق العديد من المخططات لإنشاء مناطق صناعية متخصصة بهدف تحقيق اللامركزية وتشجيع الاستثمار في المحافظات. ومن أبرز الأمثلة على هذه المشاريع المتعثرة:

- **منطقة الصناعات الهندسية في الديوانية :** والتي كان من المفترض أن تكون نواة لتجميع صناعات المعدات والآلات ، إلا أن المشروع لا يزال يعاني من عدم اكتمال البنية التحتية الأساسية من طرق وطاقة كهربائية مستدامة، فضلاً عن غياب الحوافز الاستثمارية الكافية لجذب المستثمرين.

- **المنطقتان الصناعيتان في النجف وكربلاء :** رغم الموقع الاستراتيجي لهما وقربهما من الأسواق الاستهلاكية الدينية الكبيرة، إلا أن تقدم العمل فيهما بطيء للغاية ، تعود أسباب التعطيل الرئيسية إلى ضعف التمويل الحكومي المخصص، وتعقيد إجراءات تمليك الأراضي الصناعية، وعدم وضوح الآلية الإدارية لإدارتها، ناهيك عن غياب رؤية واضحة لنوعية الصناعات المستهدفة. [20]

تشكل هذه المشاريع المتعثرة دليلاً عملياً على الفجوة بين التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي، وكيف أن غياب الإرادة السياسية المتمثلة في تخصيص الموارد المالية الكافية وتوفير البيئة التشريعية المحفزة ، يحول دون تحويل الخرائط والمخططات إلى واقع ملموس على الأرض.

**المطلب الثاني**

**تأثير الموانئ والممرات البرية في تشكيل الخريطة الصناعية في العراق**

يشكل أداء وتوفر وسائل الربط مع العالم الخارجي عاملاً جيوبوليتيكياً حاسماً في تحديد مواقع الصناعات خاصة التصديرية منها أو المعتمدة على المواد الأولية المستوردة وفي العراق يبرز هذا العامل كعقبة أداء أمام التنمية الصناعية المتوازنة .

- **موانئ البصرة (أم قصر والفاو) :** رغم أهميتها الحيوية تعاني من مشاكل مزمنة في القدرة الاستيعابية ، ونقص المعدات الحديثة، وتعقيد الإجراءات البيروقراطية ، هذه المعوقات ترفع كلفة الاستيراد والتصدير وتطيل مددها، مما يثني الصناعات التي تعتمد على التسليم السريع أو المنتجات سريعة التلف (كبعض الصناعات الغذائية والدوائية) عن التوطن في الجنوب، رغم قربه النظري من المنافذ البحرية.

- **الممرات البرية :** تعاني المنافذ البرية الرئيسية مثل منفذ الطريبيل مع الأردن ومنفذ إبراهيم الخليل مع تركيا من مشاكل مماثلة تتمثل في الازدحام، وعدم كفاءة أنظمة التفتيش الجمركي، وعدم الاستقرار الأمني على بعض الطرق المؤدية إليها، هذا يجعل خطوط الإمداد عبر البر غير موثوقة وبطيئة، مما يحصر الخيارات اللوجستية للصناع العراقي ويحد من قدرته التنافسية الإقليمية. [21] من هنا نلاحظ أن الجغرافيا الصناعية في العراق لا تقتصر على توزيع المصانع فحسب، بل تتشكل بشكل حاسم عبر تفاعل ثلاثية : التركيز التاريخي حول المركز، إخفاق مشاريع إعادة التوزيع، وضعف البنى اللوجستية الرابطة ، وهذا يجعل الخريطة الصناعية الحالية مرآة تعكس إشكاليات أعمق في الإدارة والبنية التحتية والسياسات التنموية الشاملة. [22]

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026

## المطلب الثالث

## أنواع الصناعات في العراق

تتعدد أنواع الصناعات في العراق تبعًا لطبيعة الموارد المتاحة ، إذ تضم الصناعات الاستخراجية والتحويلية والاستهلاكية، وتختلف في أهميتها وتوزيعها الجغرافي وتساعد دراسة أنواع الصناعات في العراق على فهم هيكل القطاع الصناعي، وبيان مدى تنوعه، ودوره في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية الإقليمية، لذلك سوف نعتمد على التصنيف المحلي المعتمد في وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء في دراسة بحثنا .

**1- الصناعات الاستخراجية**

يرمز له بالرقم (14) تشمل التعدين ، و المحاجر ، واستخراج الاحجار ، والرمال والطين واعمال المقالع .

**2- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ**

يرمز له بالرقم (15) وتشمل الصناعات طحن الحبوب ، منتجات الالبان ، تعليب الفواكه والخضار .

**3- الصناعات النسيجية والالبسة والجلود**

**يرمز لها بالرقم (17،18،19)** وتشمل صناعات الرقم (17) صناعة المنسوجات والمنسوجات الحريرية والتريكو ، وغزل ونسيج القطن ، وغزل ونسيج الصوف ، ونسج الدانتيل للستائر والاقمشة النسائية ، وصناعات الرقم (18) تشمل خياطة الالبسة الجاهزة والعباءات الصوفية والجوارب النسائية والرجالية والولادية والصناعات رقم (19) تشمل صنع الفراء ودباغة الجلود وصناعة الاحذية والملابس الجلدية عدا المطاطية والبلاستيكية .

**4- الخشب والاثاث الخشبي**

يرمز له بالرقم (20) وتشمل صناعة الخشب ، واطارات المرايا، صناعة الاثاث والثوابت ، لوازم الخيزران ، تقطيع ونشر الموبيليات ، الابواب الخشبية ، الاثاث المكتبي والمنزلي ، ونقش الاثاث.

**5- الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر**

تأخذ الرقمين (21،22) وتشمل الطباعة التجارية ، طباعة الكتب ، الصحف والسجلات ، الطباعة والنشر .

**6- الصناعات الكيماوية والبلاستيكية والمطاط وتكرير النفط**

يرمز لها بالأرقام (23،24،25) تتمثل صناعات الرقم (23) صناعة الكيماويات والمنتجات البلاستيكية والمطاطية ومنتجات مصنوعة من النفط والفحم وصناعة الحرير الصناعي والرقم (24) يمثل صناعة المواد الكيمياوية الاساسية باستثناء الاسمدة والمركبات الازوتية، والدهون والورنيش والطلاء واحبار الطباعة، وصناعة مستحضرات التجميل والصيدلانية والكيميائية والدوائية والمنتجات النباتية ، (25) صناعة المطاط واللدائن والاطارات والانابيب المطاطية ، وصناعة اللباد (مانع الرطوبة).

**7- الصناعات الانشائية اللافلزية (تعدينية وغير معدنية)**

يرمز لها بالرقم (26) تشمل صناعة الطابوق والكاشي و الموزائيك والبناء الجاهز الثرمستون ، والنورة ، والجص ،وتكسير الحجر ، وتصفية الرمل والحصى والفخريات والخزف وصناعة المنتجات اللافلزية غير المصنعة ، وصناعة الأنابيب الكونكريتية.

**8- الصناعات المعدنية الاساسية**

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026

يرمز لها بالرقم (27) تتمثل بصناعة السبائك المختلفة التي تعتمد عليها الصناعات الهندسية اللاحقة.

**9- الصناعات الهندسية**

يرمز لها بالأرقام (28،29،30،31،34) تتمثل صناعات الرقم (28) صناعة المنتجات المعدنية عدا المكائن وصناعة اللوازم المعدنية والاثاث والثوابت المعدنية وقطع غيار المكائن وقطع غيار السيارات، والرقم (29) صناعة الآلات والمعدات غير المصنعة في محل آخر (31) صناعة اللوازم الكهربائية وتصليحها (34) صناعة الآلات الزراعية والجرارات ، والمركبات المقطورة ونصف المقطورة ، وهياكل ابدان السيارات واعمال تجهيز العربات للمركبات ذات المحركات .

**10- صناعات متفرقة أخرى**

يرمز لها بالرقم (33) وتشمل صناعة الحلي الكاذبة ، والمجوهرات والمصوغات والسلاسل الذهبية ولعب الاطفال الخشبية والبلاستيكية

## المبحث الثالث

## التحديات التي تواجه الجغرافية الصناعية في العراق

يركز هذا المبحث على تحليل أبرز التحديات التي تواجه الجغرافية الصناعية في العراق، سواء كانت اقتصادية أو جغرافية أو سياسية وإدارية ، ويهدف إلى توضيح أثر هذه التحديات في إضعاف كفاءة التوطن الصناعي، وإعاقة تحقيق التنمية الصناعية المتوازنة، بما يفسر جانبًا من واقع الصناعة العراقية الراهن.[23]

### المطلب الأول

### التحديات الاقتصادية

تُعد التحديات الاقتصادية من أبرز العوامل المؤثرة في واقع الجغرافية الصناعية في العراق، إذ ترتبط بضعف الاستثمار الصناعي، وهيمنة القطاع النفطي، وتدهور البنية التحتية الداعمة للنشاط الصناعي. وتساعد دراسة هذه التحديات على تفسير محدودية النمو الصناعي واختلال توزيعه الجغرافي، فضلاً عن تشخيص أسباب تراجع القدرة التنافسية للصناعة الوطنية.[24]

**أولًا: ضعف الاستثمار الصناعي**

يُعد ضعف الاستثمار الصناعي من أبرز التحديات التي تواجه الجغرافية الصناعية في العراق، إذ يعاني القطاع الصناعي من محدودية الاستثمارات المحلية والأجنبية، نتيجة ضعف البيئة الاستثمارية، وغياب الضمانات الكافية، وارتفاع المخاطر الاقتصادية ، وقد انعكس ذلك سلبًا على تحديث المصانع القائمة وإنشاء مشاريع صناعية جديدة في مختلف الأقاليم.[25]

**ثانيًا: الاعتماد المفرط على النفط**

يعتمد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على القطاع النفطي ، مما أدى إلى تهميش القطاعات الإنتاجية الأخرى، وفي مقدمتها الصناعة التحويلية ، وقد أسهم هذا الاعتماد في إضعاف التنوع الصناعي، وجعل التوزيع الجغرافي للصناعة مرتبطًا بالمناطق النفطية أكثر من ارتباطه بالتخطيط الإقليمي المتوازن.[26]

**ثالثًا: ضعف البنية التحتية الصناعية**

تعاني الصناعة العراقية من ضعف واضح في البنية التحتية الداعمة للنشاط الصناعي، مثل الطاقة الكهربائية، وشبكات النقل، والمناطق الصناعية المجهزة، الأمر الذي يزيد من كلف الإنتاج ويحدّ من القدرة التنافسية للمنتج الصناعي المحلي.[27]

**رابعاً: تحديات التمويل والفساد المالي**

يُعد نظام التمويل الصناعي في العراق من أبرز المعوقات الهيكلية التي تعيق تحديث القطاع وإنشاء مشاريع جديدة ، فالبنوك الحكومية وهي الممول الرئيسي تعاني من إجراءات إقراض معقدة وبطيئة، واشتراط ضمانات يصعب على المستثمر الصغير والمتوسط توفيرها، إضافة إلى عدم مواكبة أدواتها التمويلية لمتطلبات الصناعات الحديثة وفي الجانب الموازي، أدى الفساد المالي والإداري إلى تحويل جزء كبير من المبالغ المخصصة لإعادة إعمار وتأهيل القطاع الصناعي (من خلال موازنات الاستثمار أو الصناديق الخاصة) بعيداً عن غاياتها الحقيقية، حيث تتآكل هذه الموارد بين عمولات غير مشروعة ومشاريع وهمية أو غير مكتملة ، وقد أسهم هذا الوضع في إضعاف الثقة بين القطاع الخاص والدولة، وجعل عملية الحصول على التمويل الصناعي الكافي محفوفة بالمخاطر وبعيداً عن الاعتبارات الفنية والجغرافية السليمة.

**خامساً: المنافسة الأجنبية غير المتكافئة وغياب الحماية**

يواجه المنتج الصناعي المحلي منافسة شديدة وغير متكافئة من السلع المستوردة، ويرجع ذلك إلى جملة من العوامل الهيكلية والسياسية ، فمن ناحية أدى انفتاح السوق العراقية الكبير منذ 2003 دون وجود آليات ذكية لحماية الصناعة الناشئة إلى غزو السلع الأجنبية ذات الجودة المتغيرة والأسعار المدعومة (أحياناً من حكوماتها) للأسواق المحلية ، ومن ناحية أخرى، فإن وضع العراق كدولة مراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO) يحد من قدرته على استخدام أدوات الحماية الجمركية التقليدية ، كما أن بعض اتفاقيات الشراكة والتجارة الثنائية مع الدول المجاورة ، رغم فوائدها الإجمالية ، غالباً ما لا تراعي الحاجة إلى فترة انتقالية لحماية الصناعات التحويلية الوطنية الهشة ، وقد نتج عن هذا الوضع إضعاف القدرة التنافسية للكثير من المصانع المحلية ، لا سيما في قطاعات الصناعات الغذائية والإنشائية والنسيجية ، مما حَدا بالعديد منها إلى الإغلاق أو تقليص طاقته الإنتاجية، وهو ما انعكس سلباً على التوزيع الجغرافي للصناعة، حيث أُغلقت وحدات إنتاجية في مناطق كانت تشكل نواة صناعية محلية.

## المطلب الثاني

## التحديات الجغرافية والبيئية

تواجه الجغرافية الصناعية في العراق جملة من التحديات الجغرافية والبيئية التي تؤثر في كفاءة توطن الصناعة واستدامتها، ومن أبرزها عدم التوازن المكاني في توزيع الأنشطة الصناعية، وما يرافقه من مشكلات بيئية ناتجة عن التلوث الصناعي واستنزاف الموارد الطبيعية. وتسهم دراسة هذه التحديات في إبراز العلاقة بين النشاط الصناعي والبيئة الجغرافية، وأثرها في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة.[28]

**أولًا: عدم التوازن المكاني للصناعة**

يتسم التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق بعدم التوازن، حيث تتركز الصناعات في عدد محدود من المحافظات، في حين تعاني محافظات أخرى من ضعف شديد في النشاط الصناعي ، وقد أدى هذا التركز إلى تعميق الفجوة التنموية بين الأقاليم، وزيادة الضغط السكاني والخدمي على المناطق الصناعية الكبرى.[29]

**ثانيًا: المشكلات البيئية للنشاط الصناعي**

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026

أفرز النشاط الصناعي في العراق عددًا من المشكلات البيئية، مثل تلوث الهواء والمياه والتربة، نتيجة ضعف الالتزام بالمعايير البيئية، وقدم التقنيات المستخدمة في بعض المصانع ، وقد تركزت هذه المشكلات في المناطق الحضرية والصناعية، مما أثر سلبًا في صحة السكان والبيئة المحلية.

**ثالثاً: ندرة المياه والتصحر كعامل محدد جغرافي جديد**

برز في السنوات الأخيرة تحدي بيئي – جغرافي حاد يتمثل في شح الموارد المائية وتفاقم ظاهرة التصحر، والذي أصبح عاملاً مؤثراً بقوة في اختيار مواقع الصناعات وخططها التوسعية. فبسبب عوامل منها تقليل حصص المياه من دول المنبع (تركيا، إيران) والتغيرات المناخية وسوء إدارة المياه محلياً، تواجه العديد من المناطق، خاصة في وسط وجنوب العراق، أزمات مائية متكررة. وهذا يشكل تهديداً مباشراً للصناعات كثيفة الاستهلاك للمياه، مثل:

- الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية (التي تتطلب مياه تبريد وعمليات تصنيع).
- صناعات الإسمنت والمواد الإنشائية والصناعات الغذائية والمشروبات.

هذا الوضع لا يعرقل فقط إنشاء مشاريع صناعية جديدة في مناطق قد تكون مناسبة من نواحٍ أخرى، بل قد يهدد أيضاً استمرارية المصانع القائمة، ويُجبر بعضها على التفكير في النقل أو الإغلاق، مما يزيد من عدم الاستقرار في الخريطة الصناعية. [30]

**رابعاً: تفصيل أزمة التلوث الصناعي: أمثلة ونطاق جغرافي**

لا تقتصر المشكلات البيئية على العموميات، بل تتجسد في كوارث محلية ذات أبعاد صحية وجغرافية واضحة. ومن أبرز النقاط الساخنة للتلوث الصناعي:

1. تلوث شط العرب والبصرة : تعاني شبكة المياه في محافظة البصرة، وخاصة شط العرب، من تلوث حاد بمخلفات المصافي النفطية (مثل مصفى البصرة) والمجمعات البتروكيمياوية، إضافة إلى مياه الصرف الصحي، وقد أدى هذا إلى تدهور نوعية المياه، وانتشار الأمراض، وتضرر الزراعة والثروة السمكية، وجعل المنطقة أقل جاذبية للسكن والاستثمار الصناعي الجديد غير المرتبط مباشرة بالنفط.

2. تلوث الهواء في المناطق الصناعية الحضرية : تعاني مناطق مثل التاجي الصناعية شمال بغداد والكسرة جنوبها من تركيز عالٍ للملوثات الهوائية (كثاني أكسيد الكبريت، والجسيمات الدقيقة) المنبعثة من معامل الإسمنت والطابوق والصناعات الكيمياوية ، ويرتبط ذلك بزيادة في الأمراض التنفسية بين سكان تلك المناطق، مما يخلق صراعاً بين ضرورات التنمية الاقتصادية وحقوق السكان البيئية والصحية، ويعقد عملية التوسع الصناعي في هذه المناطق القريبة من الكتل السكانية . [31]

## المطلب الثالث

## التحديات السياسية والإدارية

تشكل التحديات السياسية والإدارية عاملًا مؤثرًا في واقع الجغرافية الصناعية في العراق، نظرًا لارتباطها باستقرار البيئة الصناعية، وكفاءة التخطيط، وسهولة تنفيذ المشاريع الصناعية ، وتشمل هذه التحديات عدم الاستقرار السياسي والأمني، وضعف التخطيط الصناعي، وتعقيد القوانين والإجراءات الإدارية، مما يؤدي إلى عرقلة النمو الصناعي وتراجع قدرة العراق على توزيع نشاطه الصناعي بشكل متوازن.[32]

**أولًا: عدم الاستقرار السياسي والأمني**

أثرت الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في العراق بشكل مباشر في النشاط الصناعي أذ تسببت في تعطيل المشاريع الصناعية، وتراجع الإنتاج، وهروب رؤوس الأموال، أذ انعكس على الخريطة الجغرافية للصناعة.[33]

**ثانيًا: ضعف التخطيط الصناعي**

يعاني التخطيط الصناعي في العراق من غياب الرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد، وعدم التنسيق بين الجهات المعنية، مما أدى إلى عشوائية في اختيار مواقع المشاريع الصناعية، وعدم الاستفادة من المقومات الجغرافية المتاحة.[34]

**ثالثًا: القوانين والتشريعات المعوّقة للصناعة**

تشكل القوانين والتشريعات غير المستقرة، وكثرة الإجراءات الإدارية، أحد العوامل التي تعيق تطور الصناعة في العراق، حيث تؤدي إلى تأخير تنفيذ المشاريع الصناعية، وتضعف ثقة المستثمرين بالبيئة الصناعية.[35]

**رابعاً: إشكالية اللامركزية وتباين الأداء المحلي**

أدى تطبيق قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (21) لسنة 2008، والذي منح صلاحيات أوسع للمجالس المحلية، إلى نتائج متباينة ومتناقضة في مجال التخطيط الصناعي فمن جهة استطاع إقليم كردستان بفضل صلاحياته الواسعة وحصوله على حصة من الموازنة العامة إلى حد ما، خلق بيئة استثمارية أكثر استقراراً وجاذبية عبر قوانين محلية ، مما ساهم في جذب استثمارات صناعية متنوعة نسبياً ولكن في معظم المحافظات الأخرى، أدى تفعيل اللامركزية إلى تعقيدات جديدة.

**خامساً: ضعف التنسيق المؤسسي بين الوزارات والجهات المعنية**

يعاني القطاع الصناعي من إشكالية مؤسسية عميقة تتمثل في تضارب الاختصاصات والرؤى بين الوزارات والجهات الحكومية المعنية ، فالعلاقة بين وزارة الصناعة والمعادن (المسؤولة عن التخطيط الصناعي) ووزارة النفط (المسؤولة عن المادة الأولية الرئيسة والصناعات الاستخراجية) كثيراً ما تفتقر إلى التكامل ، كما أن وزارة البيئة تضع معايير قد تعتبرها وزارة الصناعة معيقة للتطوير، ووزارة التخطيط تضع خططاً قد لا تتوافق مع الإمكانات الفعلية لوزارة الصناعة، ووزارة التجارة تتبع سياسات استيراد تؤثر على السوق المحلية ، ويؤدي هذا التنازع وغياب آلية تنسيق عالية المستوى (مثل مجلس أعلى للتنمية الصناعية) إلى تعطيل المشاريع في متاهات من الموافقات، وتضارب في القرارات، وهدر للوقت والموارد، مما يحول دون تنفيذ استراتيجية صناعية متكاملة تستجيب للتحديات الجغرافية والاقتصادية التي يواجهها القطاع [36] .

**الخاتمة**

توصل البحث إلى أن الجغرافية الصناعية في العراق تعاني من اختلالات بنيوية في التوزيع المكاني للصناعة، نتيجة تراكمات تاريخية وظروف اقتصادية وسياسية وأمنية معقدة، ورغم امتلاك العراق لمقومات صناعية كبيرة، إلا أن ضعف التخطيط الصناعي، والاعتماد المفرط على النفط، وتدهور البنية التحتية، حالت دون تحقيق تنمية صناعية متوازنة.

**الاستنتاجات**

1. هيمنة النموذج الريعي المكاني: يتسم التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق بهيمنة نموذج ريعي يرتبط عضوياً بجغرافيا النفط والغاز (في المحافظات الجنوبية والوسطى الجنوبية) والعاصمة الإدارية والخدمية (بغداد). وقد أدى هذا النموذج إلى تحييد دور العوامل الجغرافية التقليدية الأخرى الأكثر تنوعاً، مثل تنوع الموارد الطبيعية (عدا النفط) والتوزيع السكاني والكفاءات البشرية، مما أنتج خريطة صناعية مشوهة ومعززة للتبعية الاقتصادية الأحادية.

2. تفاقم الفجوة الرقمية والتكنولوجية: يعاني القطاع الصناعي العراقي من فجوة متسارعة مع متطلبات العصر التكنولوجي. حيث يغيب تماماً أي إطار استراتيجي أو سياسات عملية لمواكبة تحديات وفرص الثورة

الصناعية الرابعة، من خلال تبني تقنيات مثل إنترنت الأشياء (IoT) لإدارة السلاسل الإنتاجية، أو الذكاء الاصطناعي في التحكم بالجودة والصيانة التنبؤية، أو الروبوتات في خطوط الإنتاج. وهذا لا يضعف القدرة التنافسية الحالية فحسب، بل يهدد بعزل الصناعة العراقية عن التحولات العالمية المستقبلية.

3. تنامي التحديات البيئية-الجغرافية كعامل محدد جديد: برزت في العقد الأخير تحديات بيئية-جغرافية حادة، أبرزها أزمة شح المياه والتصحر، لتصبح عاملاً محدداً رئيسياً يؤثر في بقاء وتوسع الصناعات كثيفة الاستهلاك للمياه (كالكيماويات والإسمنت والأغذية)، خاصة في وسط وجنوب العراق، كما أن تراكم التلوث الصناعي في بؤر مثل شط العرب ومنطقة التاجي يخلق أعباء صحية وبيئية تعيق التنمية المستدامة وتفرض قيوداً جديدة على التخطيط المكاني.

4. فشل المؤسسات والسياسات في تحقيق الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ: يكشف التحليل عن فجوة عميقة بين الخطط والمشاريع الورقية من جهة، والواقع التنفيذي من جهة أخرى. ويعود هذا الفشل إلى أسباب هيكلية، أبرزها: ضعف التنسيق المؤسسي بين الوزارات المعنية، وتضارب القوانين والاختصاصات، واستشراء الفساد المالي والإداري الذي يستنزف الموارد، وعدم فعالية أطر اللامركزية في معظم المحافظات. وهو ما يحول دون ترجمة أي رؤى لتطوير الجغرافية الصناعية إلى واقع ملموس.

**التوصيات**

بناءً على هذه الاستنتاجات، يقدم البحث مجموعة من التوصيات الإجرائية والمتعددة المستويات، والتي ينبغي أن تُنفذ بشكل متكامل:

# أولاً: على المستوى الاستراتيجي والمؤسسي:

1. إنشاء "الهيئة الوطنية للتخطيط الصناعي الإقليمي": تابعة لمجلس الوزراء، مهمتها الأولى إعداد "الأطلس الصناعي الشامل للعراق"، الذي يُحدد مناطق الصناعات الاستخراجية، التحويلية، والتكنولوجية بناءً على الميزات النسبية الدقيقة لكل إقليم، ويكون وثيقة ملزمة للتخطيط.

2. اعتماد استراتيجية وطنية للتحول نحو "الصناعة 4.0": تضمن وضع خارطة طريق لدمج التقنيات الرقمية (كالذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء) في القطاع الصناعي، بدءاً بالمنشآت الكبيرة والمتوسطة، مع توفير الحوافز والدعم الفني.

3. إصدار "قانون الاستثمار الصناعي المحفز": يركز على جذب الاستثمار للأقاليم غير المركزة عبر حزمة من الإعفاءات الضريبية الطويلة الأمد، وتوفير أراضٍ صناعية مجهزة، وإنشاء "صندوق وطني لرأس المال المخاطر" لدعم المشاريع الصناعية المبتكرة والصغيرة.

4. إصلاح سياسات الحماية والتجارة: مراجعة الاتفاقيات التجارية الثنائية وإطار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لتوفير فترة حماية ذكية للصناعات التحويلية الوطنية الناشئة والاستراتيجية.

ثالثاً: على مستوى البنية التحتية والرأسمال البشري:

5. ربط سياسات التعليم والتدريب المهني بالحاجات الإقليمية: إلزام المؤسسات التعليمية في كل محافظة بتطوير مناهج تتواءم مع الصناعات المستهدفة في إقليمها، وتحويل مشاريع التخرج إلى شراكات تطبيقية إلزامية مع المصانع.

6. تطوير بنية تحتية صناعية ذكية ومستدامة: التركيز على مشاريع الطاقة المتجددة المُلحقة بالمناطق الصناعية، وبناء مناطق صناعية مغلقة (Closed-Loop Parks) تطبق مفاهيم الاقتصاد الدائري لمعالجة النفايات وترشيد استهلاك المياه.

**قائمة المصادر والمراجع**

**أولًا: الكتب والمراجع العربية**

1. عبد الإله عبد الرحمن، *الجغرافية الاقتصادية*، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمّان – الأردن، 2011.

2. محمد حسين علي، *جغرافية الصناعة: الأسس والتطبيقات*، دار صفاء للنشر ، عمّان – الأردن، 2013.

3. محمد عبد الله الزبيدي، *الجغرافية الاقتصادية المعاصرة*، دار زهران للنشر ، عمّان – الأردن، 2015.

4. عبد الكريم خليل إبراهيم، *أسس التخطيط الصناعي*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان – الأردن، 2012.

5. حسن سلمان الموسوي، *التنمية الصناعية والتخطيط الإقليمي*، دار اليازور للنشر، عمّان– الأردن، 2014.

6. عبد الجبار عبد الله، *الاقتصاد العراقي: الواقع والتحديات*، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد – العراق، 2008.

7. عبد الجبار عبد الله، *الاقتصاد العراقي : اختلالات هيكلية وآفاق الإصلاح*، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد – العراق، 2014.

8. قاسم محمد عبود، *الجغرافية الاقتصادية للعراق*، دار الكتب والوثائق، بغداد – العراق، 2010.

**ثانيًا: التقارير والوثائق الرسمية**

14. وزارة التخطيط العراقية، *خطة التنمية الوطنية 2022–2026*، بغداد – العراق، 2024.

15. وزارة التخطيط العراقية، *التنمية الصناعية في العراق: الواقع والآفاق*، بغداد – العراق، 2023.

16. وزارة الصناعة والمعادن العراقية، *السياسات الصناعية في العراق*، بغداد – العراق، 2023.

17. وزارة الصناعة والمعادن العراقية، *الواقع الصناعي في المحافظات العراقية*، بغداد – العراق، 2024.

18. وزارة النفط العراقية، *النفط والغاز في العراق: بيانات وإحصاءات*، بغداد – العراق، 2024.

19. وزارة البيئة العراقية، *التقرير الوطني لحالة البيئة في العراق*، بغداد – العراق، 2024 .

هوامش البحث

---

(1) عبد الإله عبد الرحمن، الجغرافية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان – الأردن، 2011، ص 213–215.

(2) محمد حسين علي، جغرافية الصناعة: الأسس والتطبيقات، دار صفاء للنشر ، عمّان – الأردن، 2013، ص 17–19.

(3) عبد الإله عبد الرحمن، مصدر سابق، ص 219–221.

(4) عبد الكريم خليل إبراهيم، الجغرافيا الاقتصادية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان – الأردن، 2012، ص 145–147.

(5) قاسم محمد عبود، الجغرافية الاقتصادية للعراق، دار الكتب والوثائق، بغداد – العراق، 2010، ص 176–178.

(6) محمد عبد الله الزبيدي، الجغرافية الاقتصادية المعاصرة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان– الأردن، 2015، ص 95–97.
(7) حسن سلمان الموسوي، التنمية الصناعية والتخطيط الإقليمي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان – الأردن، 2014، ص 61–63.
(8) عبد الكريم خليل إبراهيم، أسس التخطيط الصناعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان – الأردن، 2012، ص 61–63.
(9) عبد الإله عبد الرحمن، مصدر سابق ، ص 232–234.
(10) محمد حسين علي، مصدر سابق ، ص 41–43.
(11) عبد الكريم خليل إبراهيم، مصدر سابق ، ص 67–69.
(12) محمد عبد الله الزبيدي، مصدر سابق ، ص 108–110.
(13) حسن سلمان الموسوي ، مصدر سابق ، ص 82–84.
(14) قاسم محمد عبود، الجغرافية الاقتصادية للعراق، دار الكتب والوثائق، بغداد – العراق، 2010، ص 201–203.
(15) قاسم محمد عبود، مصدر سابق ، ص205 .
(16) تقديرات الباحث استنادا الى بيانات الصادرة عن وزارة الصناعة / الجهاز المركزي للإحصاء ، لسنة 2024.
(17) وزارة الصناعة والمعادن العراقية ،الواقع الصناعي في المحافظة العراقية ، بغداد ـ العراق، 2024، ص20 .
(18) قاسم محمد عبود، مصدر سابق ، ص 193–195.
(19) وزارة النفط العراقية، *النفط والغاز في العراق: بيانات وإحصاءات*، بغداد – العراق، 2024. ص 17.
(20)وزارة الصناعة والمعادن العراقية ، مصدر سابق ، ص23 .
(21) وزارة الصناعة والمعادن العراقية ، مصدر سابق ، ص25 .
(22) عبد الجبار عبد الله، الاقتصاد العراقي: الواقع والتحديات، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد – العراق، 2008، ص 137–139.
(23) عبد الجبار عبد الله ، مصدر سابق ، ص 53–56.
(24) عبد الجبار عبد الله، الاقتصاد العراقي: الواقع والتحديات، مصدر سابق ، ص85-87 .
(25) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية 2022–2026، بغداد – العراق، 2024، ص 64–66.
(26) عبد الجبار عبد الله، الاقتصاد العراقي: اختلالات هيكلية وآفاق الإصلاح، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد – العراق، 2012، ص 89–91.
(27) حسن سلمان الموسوي، التنمية الصناعية والتخطيط الإقليمي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان – الأردن، 2014، ص 112–114.
(28) قاسم محمد عبود، مصدر سابق ، ص 203–205.
(29) المصدر نفسه ، ص204-206 .
(30) وزارة البيئة العراقية، التقرير الوطني لحالة البيئة في العراق، بغداد – العراق، 2024، ص 41–43.
(31) محمد عبد الله الزبيدي، مصدر سابق ، ص 149–151.
(32) عبد الكريم خليل إبراهيم، أسس التخطيط الصناعي، مصدر سابق ، ص 95–97.
(33) عبد الجبار عبد الله، الاقتصاد العراقي ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد – العراق، 2014، ص 57–59.
(34) عبد الكريم خليل إبراهيم، مصدر سابق ، ص 98–100.
(35) وزارة الصناعة والمعادن العراقية، السياسات الصناعية في العراق، بغداد – العراق، 2023، ص 23–25.
(36) عبد الجبار عبد الله ، مصدر سابق ، ص61 .